بيان صحفي

يحظر النشر حتى الساعة 0615 بتوقيت توقيت أوروبا الشرقية (0415 بالتوقيت العالمي) 3 نوفمبر 2021

# مؤشر مدراء المشتريات ™PMI لمصر التابع لمجموعة IHS Markit

## الضغوط التضخمية تبلغ أعلى مستوى لها في ثلاث سنوات مع انتشار نقص المواد

### النتائج الأساسية:

ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج والمنتجات بأسرع معدلات منذ أغسطس 2018

تراجع الإنتاج في ظل مواجهة الشركات نقصًا في المخزون وتأخيرات في سلاسل التوريد

تراجع ثقة الشركات بحدة إلى أدنى مستوى في ستة أشهر

مؤشر PMI لمصر

معدل موسميًا، >50 = تحسن منذ الشهر الماضي

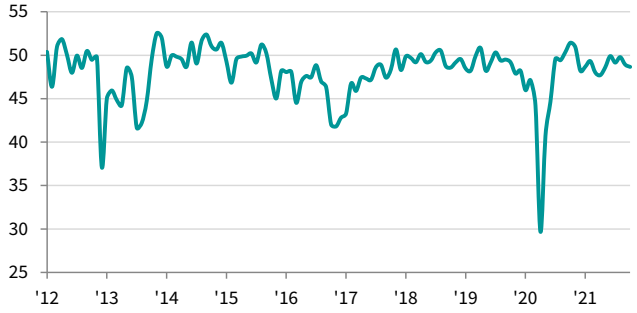


المصادر: IHS Markit.

تم جمع البيانات خلال الفترة من 12 إلى 21 أكتوبر 2021.

واجه القطاع الخاص المصري غير المنتج للنفط اتساعًا في أزمة سلاسل التوريد في شهر أكتوبر، حيث أدى نقص مستلزمات الإنتاج إلى انكماش قوي في الإنتاج وزيادات في كل من التكاليف وأسعار المنتجات هي الأكثر حدة في فترة تزيد قليلاً عن ثلاث سنوات. حيث تراجعت مبيعات التصدير بأسرع وتيرة في 17 شهراً، على الرغم من أن الانتعاش المستمر في المبيعات المحلية يعني أن ظروف الطلب ظلت منتعشة نسبيًا.

كانت هناك مخاوف متزايدة بين الشركات من أن اضطراب الإمدادات سوف يشتد في الأشهر المقبلة ويحتمل أن يحدّ من الانتعاش الاقتصادي، مما يؤدي إلى انخفاض كبير في توقعات الإنتاج بعد المستوى القياسي المسجل في شهر سبتمبر.

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (™PMI) في مصر - بعد تعديله نتيجة العوامل الموسمية - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - انخفاضاً طفيفاً من 48.9 نقطة في شهر سبتمبر إلى 48.7 نقطة في شهر أكتوبر، وهي أدنى قراءة له منذ شهر مايو. ومع ذلك، ظل المؤشر فوق متوسط السلسلة (التي بدأت في شهر أبريل 2011).

أجبرت صعوبة الحصول على عدد كبير من المواد الخام والمكونات الشركات غير المنتجة للنفط في مصر على خفض مستويات إنتاجها في بداية الربع الرابع. وتسارعت وتيرة الانكماش بأسرع معدل منذ شهر أبريل وكانت قوية. بالإضافة إلى ذلك، انخفض مخزون مستلزمات الإنتاج إلى أقصى حد منذ شهر يونيو 2020، حيث أشارت الشركات إلى حاجتها للسحب من مخزونها لدعم النشاط التجاري.

مع نقص الإمدادات وتوسع تأخيرات الشحن، رفعت الشركات مشترياتها من مستلزمات الإنتاج للشهر الثالث على التوالي خلال شهر أكتوبر. كما واجهت الشركات ارتفاعاً حادًا في أسعار المشتريات، مع ارتفاع أسعار المعادن والبلاستيك والتغليف ومواد البناء. في الواقع، كان معدل تضخم أسعار

تابع...

### تعليق

في إطار تعليقه على نتائج دراسة مؤشر مدراء المشتريات في مصر، يقول ديفيد أوين، الباحث الاقتصادي بمجموعة IHS Markit:

"توقف تعافي القطاع غير المنتج للنفط المصري في شهر أكتوبر في ظل تفاقم مشاكل سلاسل التوريد في جميع أنحاء العالم، فبعد أن كانت أقل تأثرًا في السابق من أوروبا ومناطق أخرى، بدأت الشركات المصرية تشعر بعبء النقص في المواد على كل من الإنتاج والمخزون، حيث انخفض الأخير بأعلى معدل في 16 شهراً. ومن المرجح أن يمتد هذا إلى مزيد من التخفيضات في الإنتاج بحلول نهاية العام.

في الوقت نفسه، ارتفعت التكاليف المتعلقة بمشتريات مستلزمات الإنتاج بأسرع وتيرة منذ شهر أغسطس 2018، مما دفع الشركات إلى زيادة أسعار البيع إلى أقصى حد في نفس الفترة الزمنية. وقد انتشرت الضغوط التضخمية عبر مجموعة واسعة من مستلزمات الإنتاج منها المعادن والبلاستيك والمنتجات الخشبية ومواد البناء، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الشحن. وهذا يشير إلى أن الشركات والمستهلكين سيواجهون صعوبة في تجنب ارتفاع الأسعار في الأشهر المقبلة".

IHS Markit 2021 ©

PMI™ By IHS Markit

المشتريات هو الأسرع منذ شهر أغسطس 2018، مما أدى إلى زيادات هي الأكثر حدة في كل من تكاليف مستلزمات الإنتاج وأسعار المنتجات خلال نفس الإطار الزمني.

من ناحية إيجابية، ظلت معدلات الطلب في الاقتصاد غير المنتج للنفط قوية نسبيًا في شهر أكتوبر. فقد واصلت العديد من الشركات الإبلاغ عن تحسن المبيعات، لا سيما في قطاعات السياحة، على الرغم من أن ارتفاع أسعار الإنتاج أعاق الطلب في بعض المناطق. ومع ذلك، كانت أسواق التصدير ضعيفة، حيث أشارت أحدث البيانات إلى أسرع انخفاض في الطلبات الأجنبية منذ شهر مايو 2020، مما أدى إلى انخفاض هامشي في إجمالي الطلبات الجديدة.

كما سلطت الدراسة الأخيرة الضوء على تحسن أسواق العمل، حيث ارتفعت أعداد العمالة إلى أقصى حد خلال عامين. وعلق كثير من أعضاء اللجنة على الحاجة إلى تعزيز القدرة الاستيعابية للموظفين في أعقاب الوباء. ورغم ذلك، ازداد حجم الأعمال المتراكمة للمرة الثالثة خلال أربعة أشهر في ظل نقص مستلزمات الإنتاج.

يبدو أن تدهور سلاسل التوريد قد أثر بشكل أكبر على توقعات الشركات للإنتاج المستقبلي في شهر أكتوبر. فبعد صعوده إلى أعلى مستوى قياسي في شهر سبتمبر، شهد المؤشر المعني أكبر انخفاض شهري له على الإطلاق بأكثر من 20 نقطة، مما أدى إلى انخفاض التوقعات إلى أدنى مستوى لها منذ شهر أبريل. وكانت الشركات قلقة بشكل خاص من أن ارتفاع التضخم قد يؤدي إلى تراجع الطلب وعكس مسار الانتعاش الاقتصادي المسجل منذ تخفيف قيود كوفيد-19.

مؤشر طلبات التصدير الجديدة

معدل موسميًا، >50 = نمو منذ الشهر الماضي

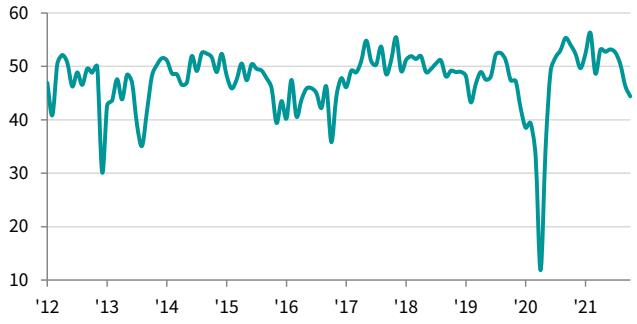


المصادر: IHS Markit.

## تعليق

ديفيد أوين
خبير اقتصادي
IHS Markit
هاتف: 002 461 1491 44+
david.owen@ihsmarkit.com

جوانا فيكرز
اتصالات الشركات
IHS Markit
هاتف: 2234 260 207 44+
joanna.vickers@ihsmarkit.com

### المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI™ لمصر التابع لمجموعة IHS Markit من قبل مجموعة IHS Markit من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملتها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

جُمعت بيانات شهر أكتوبر 2021 في الفترة من 12-21 أكتوبر 2021.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

### نبذة عن IHS Markit

تُعد مجموعة IHS Markit (بورصة نيويورك: INFO) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجيل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة واثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من الشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالميًا.

IHSهي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكيها المعنيين. © 2021 IHS Markit Ltd. جميع الحقوق محفوظة.

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة IHS Markit، فيُرجى مراسلة joanna.vickers@ihsmarkit.com. لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

### نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI™) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI™) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع https://ihsmarkit.com/products/pmi.html.

### إخلاء المسئولية

تؤول ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية الواردة هنا لمجموعة IHS Markit ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر Purchasing Managers' Index™ و PMI™ إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.

© IHS Markit 2021

PMI™ By IHS Markit